

صَرْفٌ مَا لَا يَنْصَرِفُ وَمَنْعُ صَرْفِ الْمُنْصَرِفِ

د/ إبراهيم عبدالله أحمد الزين

أستاذ النحو والصرف المساعد قسم الدراسات النحوية واللغوية

ورئيس قسم الدراسات النحوية واللغوية

كلية اللغة العربية- جامعة أم دمان الإسلامية

السودان

ملخص البحث

تناول هذا البحث : (صرف ما لا ينصرف ومنع صرف المنصرف) ، وقامت الدراسة على جمع الأمثلة التي صُرِفَتْ فيها الكلمات غير المنصرفة ، في كلام الله تعالى ، وكلام العرب ؛ ضرورةً أو تناسباً ، وكذلك منع صرف المنصرف من الصرف في الشعر العربي ضرورةً ، واتبع الباحث في ذلك المنهج الوصفي التحليلي ، وقسم الباحث بحثه إلى ثلاثة مباحث إضافة إلى تمهيد ومقدمة . وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن : صرف ما لا ينصرف في القرآن الكريم ، سببه التناسب الكلامي ، أما الشعر العربي فالضرورة الشعرية ، وأنه يجوز في جميع ما لا ينصرف صرفه إلا ما كان في آخره ألفاً ، فلم يكن لصرفه معنى ، كما أنه لم يرد في القرآن الكريم منع صرف المنصرف من الصرف ، أما الشعر فقد ورد فيه الأمران معاً ، إلى غير ذلك من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .

2

مَهَيِّدًا:

الصرف في العربية : (تعريفه ، وتسميته ، وعلله وموانعه ، وأسبابه)

تعريفه :

الصرف في لغة العرب : التثوين (١) ، وصرْفُ الكلمة : إجراؤها بالتثوين ، قال الجوهري في صحاحه : " وصرِيْفُ الْبَكْرَةِ : صوتُها عند الاستقاء ، وقد صرَفَتْ تُصرِفُ صرِيْفًا ، وكذلك صرِيْفُ الباب ، وصرِيْفُ نابِ البعير ، يقال ناقَةٌ صرُوفٌ ، بَيِّنَةُ الصرِيْفِ " (٢) . أي : سمي بذلك من الصريف ، وهو الصوت : إذ إن الاسم المنصرف في آخره التثوين ، وهو صوت بعد تمام الكلام ، أو من الصَّرْف ، وهو اللبن الخالص ساعة ينصرف به ؛ لأن الاسم المنصرف خالصٌ من الشوائب المانعة من الصرف ، أو من الانصراف ، وهو الرجوع كأنه انصرف عن شبه الفعل ، أو من الانصراف في جهات الحركات .

وأما في اصطلاح النحويين فقد عرفه سيبويه في كتابه بقوله : " التثوين علامة المتمكن ... " (٣) ، وورد عن الزجاج في كتابه قوله : " هذا باب ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف ، ومعنى ينصرف ... (٤) ومعنى التمام أن يدخله مع الرفع والنصب الخفض ، ومع الحركات التثوين ... " (٥) .

(١) والمقصود بالتثوين هنا ، هو تثوين التمكن ، كما هو المشهور عند المحققين ، وقد يطلق على غيره من تثوين التثوير والعوض والمقابلة صرفًا ، وقيل الصرف هو الجر والتثوين معًا .
 (٢) تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري ، مادة (صرف) .
 (٣) الكتاب ، لسيبويه ، ٣ / ٥٢١ .
 (٤) كذا ببياض في موضعه ، ولعل مكانه كلمة : التمام ؛ لأنه قال بعدها : (ومعنى التمام) .
 (٥) ما ينصرف وما لا ينصرف ، للزجاج ، ص : ١ .

تسميته : يسمى الاسم الذي يدخله التنوين ، أو لا يدخله عند النحويين بأكثر من اسم ، ومن ذلك :
(المنصرف وغير المنصرف) (١) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (٢) ، وما يجري وما لا يجري (٣) ، إلا أن هذه الأسماء كلها تتفق معني ، وتختلف لفظاً .

وليس المنصرف وحده هو ما يدخله التنوين المسمى الصرف ، وأن غير المنصرف ما لا يدخله ذلك التنوين ، فإن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنية باب (مسلمات) قبل التسمية ، وليس من الممكن أن يقال إنه غير منصرف .

علله وموانعه :

استقرى النحويون العلل التي تمنع الاسم من الصرف فوجدوها تسع علل ، إذا كان علماً فإنه يمنع من الصرف للعلمية مع واحدة من ست علل ، وإذا كان وصفاً فإنه يمنع مع واحدة من ثلاث علل ، وهذه العلل منهم من أوصلها إلى عشر ، ومنهم من زاد على ذلك ، وقد جُمعت هذه العلل في أراجيز كثيرة ، منها الأرجوزة اللطيفة :

مَوَانِعُ صَرْفِ الْأَسْمِ عَشْرٌ فَهَآكِهَآ
مُلَخَّصَةً إِنْ كُنْتَ فِي الْعِلْمِ تَحْرِصُ
فَجَمْعٌ وَتَعْرِيفٌ وَعَدْلٌ وَعُجْمَةٌ
وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَوُزْنٌ مَخْصَصُ
وَمَا زِيدَ فِي عِلْقَى وَعَمْرَانَ فَانْتَبَهْ
وَعَاشِرُهَا التَّرْكَيبُ هَذَا مُلَخَّصٌ (٤) (٥)

(١) الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، ٤٠/٢ .

(٢) الكتاب ، لسبويه ، ١٩٣/٣ ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام ، ٦٥/١ ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ٧٧/١ ، شرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٨٩٣/٢ .

(٣) المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، ٣٠٩/٣ .

(٤) هذه من الأبيات المشهورة عن النحويين من غير نسبة ، ذكره ابن خروف في شرحه لجمل الزجاجي ، ٨٩٣/٢ .

(٥) الأشباه والنظائر في النحو ، للسيوطي ، ٤٠/٢ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن خروف ، ٨٩٣/٢ .

أما ما يمنع من الصرف لعلة واحدة فهو ما كان مختوماً بألف التانيث ممدودة أو مقصورة ، وكذلك إذا كان الاسم جمع تكسير بعد ألف جمعه حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ياء ساكنة .

أسبابه :

ذكر أكثر النحويين أن أسباب صرف ما لا ينصرف اثنان : الضرورة ، والمناسبة ، كما قال ابن مالك في

ألفيته :

وَلَا ضَرْبَ طَرَارٍ أَوْ تَنَاسُبِ صُورٍ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ (١) ينصرف

وزاد بعضهم اثنین آخرين ، ومنهم من زاد على ذلك ، كما عقد ابن هشام فصلاً في ذلك فقال : " فصل

يَعْرِضُ الصَّرْفُ لِغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ لِأَحَدِ أَرْبَعَةِ سَبَابٍ :

الأول : أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر ؛ تقول : (رُبُّ فَاطِمَةَ ، وَعِمْرَانُ ، وَعَمْرٌ ، وَيَزِيدٌ ، وَإِبْرَاهِيمُ ، وَمَعْدٍ

يَكْرِبُ ، وَأَرْضِي) . ويستثنى من ذلك ما كان صفة قبل العلمية كـ (أحمر) ، و(سكران) فسيبويه يبيحه غير

منصرف ، وخالفه الأخفش في الحواشي ، ووافق في الأوسط .

الثاني : التصغير المزيل لأحد السببين ، كـ (حُمَيْدٌ) ، و(عُمَيْرٌ) في : أحمد وعمر ، وعكس ذلك ، نحو

(تَحْلِيٌّ) علماً ؛ فإنه ينصرف مكبراً ، ولا ينصرف مصغراً ؛ لاستكمال العلتين بالتصغير .

الثالث : إرادة التناسب (٢) ، كقراءة نافع والكسائي (سلاسلا) ، و(قواريراً) ، وقراءة الأعمش (ولا يغوثاً

ويعوقاً ونسراً) .

الرابع : الضرورة ؛ كقوله : (ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ...) " (٣) .

(١) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لابن مالك ، ص : ٤٩ .

(٢) التناسب هو : ارتباط أي القرآن بعضها ببعض حتى يكون كالكلمة الواحدة متسعة المعاني ، منتظمة المباني ، وهو علم دقيق ، صنف فيه العلماء كتباً كثيرة ؛ منها : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، للبقاعي ، وغيره .

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ١٢٠/٤ .

ومن النحويين من زاد نوعاً خامساً ، وهو الجمع الذي لا نظير له ، وجمعهم له جمع سلامة ، مثل :
صواحبات ، لشبهه بالمفرد ، كما في قول القائل :

وذاك في الجمع أتى كثيراً حتى ادعى قوم به التخييرا(١)

يعني بذلك : أن صرف هذا الجمع أتى كثيراً باعتبار التناسب المذكور حتى ظنَّ بعضهم أن الصرف فيه جائز مطلقاً .

ومنهم من يرى أن صرف ما لا ينصرف لغة قوم من النحويين ، كما قال أبو حيان الأندلسي في ارتشافه :
ويجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف ، وهو لغة عند قوم من النحاة ... " (٢) .

وقد كان النحويون يذكرون الصرف وعلله وأحكامه وقضاياه في باب من أبواب النحو حتى جاء الإمام
الزجاج (ت ٣١١هـ) فأفرده في كتاب خاص سماه (ما ينصرف وما لا ينصرف) ، وتبعه من المحدثين عبدالعزيز
علي سفر في كتابه الموسوم (الممنوع من الصرف في اللغة العربية) .

(١) من منظومة ابن الحاجب الكافية ، شرح الوافية نظم الكافية ، لابن الحاجب ، ص : ١٣٨ .

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ص : ٨٩١ .

المبحث الأول

صرف ما لا ينصرف في القرآن الكريم

صرف ما لا ينصرف جائز عند النحويين بلا خلاف للضرورة، وتناسب الكلمات، كما قال

ابن مالك في ألفيته :

وَلَا ضُطْرَارٌ أَوْ تَنَاسُيبٌ صُورِفٌ ذُو الْمَنْعِ وَالْمَنْصَرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ (١)

وقال في كافيته :

وَفِي اضْطِرَارٍ، وَتَنَاسُيبٍ صُورِفٌ مَا يَسْتَحِقُّ حُكْمَ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ (٢)

وقال ابن الحاجب في منظومته :

وَحُكْمُهُ يُأْتِي بِغَيْرِ كَسْرِ وَغَيْرِ تَنْوِينٍ خِلافَ الشُّعْرِ

وَفِي التَّنَاسُيبِ يَكُونُ قَابِلًا صَرْفًا قَوْرَائِرًا وَقُلْ سَلَسَلًا (٣)

وقد وردت في القرآن الكريم آيات فيها صرف ما لا ينصرف، ومن ذلك

١. قوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لِسَبَّإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ) (٤) .

(١) ألفية ابن في النحو والصرف، لابن مالك، ص: ٤٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١٥٠٨/٢ .

(٣) شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب، ص: ١٣٦ .

(٤) سورة سبأ، الآية: ١٥. هذه الآية لم ينكرها النحويون فيما يجوز فيه الصرف وتركه في كتبهم، إلا أن بعض المفسرين قد أشاروا إلى ذلك من خلال توجيه القراءتين .

قرئت كلمة (سبأ) بهمزة منونة مكسورة على معنى الحي، وقرئت بهمزة مفتوحة غير منونة على معنى القبيلة؛ فمن جعله اسماً للقبيلة ترك صرفه (١)؛ كقول الشاعر:

مِنْ سَبَأٍ الْحَاضِرِينَ مَا أَرَبَ إِذْ يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرَمَا (٢)

حيث ترك صرف (سبأ) على معنى القبيلة والأم، ولو أمكنه الصرف على معنى الحي والأب لجاز كما في قول الآخر:

أضحت ينفرها الولدان من سبأ كَأَنَّهُمْ تَحْتَ دَفْيِهَا دَحَارِيحُ (٣)

ومثله قوله تعالى: (وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبِيٍّ يَقِينٍ) (٤) .

قال الإمام الطبري في توجيهها: " واختلفت القراءة في قراءة قوله: (مِنْ سَبَإٍ) فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والكوفة (مِنْ سَبَإٍ) بالإجراء (٥) . المعنى أنه رجل اسمه سبأ . وقرأه بعض قراء أهل مكة والبصرة (مِنْ سَبَأٍ) بترك الإجراء، على أنه اسم قبيلة أو لامرأة .

والصواب من القول في ذلك أن يُقال: إنهما قراءتان مشهورتان، قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراء، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب؛ والإجراء في (سبأ)، وغير الإجراء صواب؛ لأن (سبأ) إن كان رجلاً كما جاء به الأثر، فإنه إذا أُريد به اسم الرجل أُجري، وإن أُريد به اسم القبيلة لم يجز، كما قال الشاعر في إجرائه:

(١) قال ابن الجزري في نشره في آية النمل: " واختلفوا في (من سبأ) هنا، وفي (لسبأ) في سورة (سبأ) فقرأ أبو عمرو والبيزي بفتح الهزمة من غير تنوين فيهما، وروى قبل بإسكان الهزمة منهما، وقرأ الباوقون في الحرفين بالخفض والتنوين " النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ٢٥٣/٢ .

(٢) البيت لأمية بن أبي الصلت، ديوانه، ص: ١٩٠ .

(٣) البيت للناطقة الجعدي، ديوانه، ص: ٥٠ .

(٤) سورة النمل، الآية: ٢٢ .

(٥) يقصد بذلك قراءة نافع، وعاصم، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، ويعقوب، وخلف .

الواردون وتيمّ في ذرى سبياً ❖ قد عضّ أعناقهم جلد الجواميس " (١) .

ومثلها كلمة (ثمود) فقد وردت مصروفة ، وغير مصروفة ، فمن صرفها فعلى الحي كما في قوله تعالى :

(وَعَادًا وَثُمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ) (٢) ، وقوله تعالى : (أَلَا إِنَّ ثُمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثُمُودَ) (٣) ، ومن منعها

فعلى القبيلة كتّوله تعالى : (وَأَتَيْنَا ثُمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا بِهَا) (٤) .

قال ابن الجزري في قراءة كلمة (ثمود): " فقرأ يعقوب وحزمة وحفص (ثمود) في الأربعة بغير تنوين ... وانفرد

أبو علي .. بوجهين : أحدهما : عدم التنوين . والثاني : بالتنوين ، وكذلك قرأ الباقون في الأربعة ... " (٥) .

قال سيبويه في ذلك كله : " فأما ثمود وسبياً ، فهما مرة للقبيلتين ، ومرة للحيين ، وكثرتهما سواء " (٦) .

٢. قوله تعالى: (لَا تَدْرُنَّ إِلَهَتَكُمْ وَلَا تَدْرُنَّ وِدًّا وَلَا سُوعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا) (٧) .

في قراءة أخرى : (ولا يغوثاً ويعوقاً) ، وهاتان الكلمتان غير منصرفتين ، للعلمية ووزن الفعل ، أو العلمية

والعجمة ، وتخرجه : إما أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب ، وذلك لغة ، أو

صرف لمناسبة ما قبله وما بعده من المنون ، إذ قبله (وداً ولا سوعاً) ، وبعده (ونسراً) ، كما قالوا في صرف

(سلاسلاً) ، و (قواريرا قواريرا) لمن صرف ذلك للمناسبة (٨) .

وورد عن الزمخشري في كشافه قوله : " وقرأ الأعمش: (ولا يغوثا ويعوقا) بالصرف، وهذه قراءة مشكلة ؛

لأنهما إن كانا عربيين أو عجميين ففيهما سبب منع الصرف : إما التعريف ووزن الفعل ، وإما التعريف

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، للطبري ، ٣٨/١٨ .

(٢) سورة الفرقان ، الآية : ٣٨ .

(٣) سورة هود ، الآية : ٦٨ .

(٤) سورة الإسراء ، الآية : ٥٩ .

(٥) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، ٢١٧/٢ .

(٦) الكتاب ، لسيبويه ، ٢٥٢/٣ .

(٧) سورة نوح ، الآية : ٢٣ .

(٨) البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، ٣٣٦/٨ .

والعجمة؛ ولعله قصد الازدواج فصرفهما ، لمصادفته أخواتهما منصرفات ودا وسواعاً ونسراً ، كما قرئ :

(وضحاها) بالإمالة ، لوقوعه مع الممالات للازدواج " (١) .

٣. قوله تعالى: (إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا) (٢) .

قرئت (سلاسل) بالتثنية وبغيره ، وهما قراءتان متواترتان (٣) : فأما من قرأ بحذف التثنية فظاهر ؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع ، وأما من نونه فإما لتناسب ما قبلها ، أو تناسب ما بعدها ، أو أن تكون هذه النون بدلا من حرف الإطلاق ، ويجري الوصل مجرى الوقف ، أو أن يكون صاحب هذه القراءة ممن يصرفون جميع ما لا ينصرف .

قال ابن عادل في تفسيره : " فأما التثنية في (سلاسل) فذكروا له أوجهاً :

منها : أنه قصد بذلك التناسب؛ لأن ما قبله وما بعده منون منصوب .

ومنها : أن الكسائي وغيره من أهل (الكوفة) حكوا عن بعض العرب أنهم يصرفون جميع ما لا ينصرف إلا (أفعل منك) .

قال الأخفش : سمعنا من العرب من يصرف كل ما لا ينصرف؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف ، وترك الصرف لعارض فيها ، وأن هذا الجمع قد جمع وإن كان قليلاً قالوا : « صواحب وصواحيات » ، وفي الحديث : « إِنَّكُمْ لَصَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ » (٤) .

(١) الكشاف ، للزمخشري ، ٢١٦/٦ .

(٢) سورة الإنسان ، الآية : ٤ .

(٣) من القراء من قرأ : بالتثنية ووقف عليه بالألف بدلا منه ، ومنهم من قرأ بغير تثنية ووقف منهم بألف . النشر في القراءات العشر ، ٢٩٥/٢ .

(٤) اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل ، ١٤/٢٠ .

وقال ابن عاشور في تحريبيه وتنويره : "واذ كان حقه أن يمنع من الصرف ؛ لأنه على صيغة منتهى الجمع تعين أن قراءته بالتنوين لمراعاة مزاجته مع الاسمين اللذين بعده وهما (أغلاً) ، و (سعيراً) ، والمزاوجة طريقة في فصيح الكلام ، ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم لنساءٍ "ارجعن مآزورات غير مآجورات" فجعل «مآزورات» مهموزاً وحقه أن يكون بالواو لكنه هُمز لمزاوجة مآجورات ، وكذلك قوله في حديث سؤال الملكين الكافر «فيقال له : لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ»، وكان الأصل أن يقال : وَلَا تَلَوْتَ ...» (١).

وهذا النوع من التناسب لكلمات منصرفة انضم إليها كلمات غير منصرفة ، وهناك نوع آخر ، وهو تناسب لرؤوس الآي كما في قوارير ، فإنه رأس آية ، نون ليناسب بقية رؤوس الآيات في التنوين . فإن الآيات السابقة تشير إلى أن سبب صرف ما لا ينصرف في القرآن الكريم التناسب الكلامي ، ولمراعاة التنوين في آخر الجملة التي قبلها ، ومراعاة لآخر الجملة التي بعدها . وليس فيه ما يصرف لسبب آخر.

(١) التحرير والتنوير ، لابن عاشور ، ٢٧٨/٢٩٠ .

المبحث الثاني

صرف ما لا ينصرف في الشعر العربي

صرف ما لا ينصرف في الشعر العربي أكثر من أن يحصى ، بل ذهب بعض النحاة إلى أنه جائز في كل ما لا ينصرف صرفه إلا أن يكون في آخره ألفاً ، فإن ذلك لا يجوز فيه ؛ لأن صرفه لا يقوم به قافية ، ولا يصحح به وزن ، فقد ورد عن السيوطي قوله : " يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة ؛ لأنه يردّه إلى أصله وهو الصرف ، أو يستفيد بذلك حرف في الوزن ... ويستثنى ما في آخره ألف التأنيث المقصورة نحو : حُبلى ، ودُنْيا ، وسَكْرَى ، فإنه لا يجوز له صرف ، إذ لا يستفيد به فائدة ؛ لأن التثنية يحذف الألف فيؤدى إلى الإتيان بحرف ساكن ، وحذف حرف ساكن ... " (١) .

و من الشواهد النحوية الواردة في ذلك :

١ . قول امرئ القيس :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدرَ خِدرَ عُنَيْزَةٍ فقالت: لَكَ الْوَيْلاتُ إِنَّكَ مُرْجِلي (٢)

الشاهد كلمة (عُنَيْزَةٍ) حيث صرفه الشاعر مع كونه غير منصرف ؛ للعلمية والتأنيث ؛ وصرفه ضرورة .

٢ . وقوله :

تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنِ سَوَائِكَ نَقْبًا بَيْنَ حَزْمِي شَعْبَعِبِ (٣)

شاهده كلمة (طَعَائِنِ) حيث صرفه الشاعر ، فجره بالكسرة ونونه ، مع أنه غير منصرف ؛ لأنه على صيغة

منتهى الجموع ؛ وصرفه ضرورة .

(١) الأشباه والنظائر ، للسيوطي ، ٤٥/٢ ، ٤٦ .

(٢) ديوان امرئ القيس ، ص ٢٧ .

(٣) ديوان امرئ القيس ، ص : ٧٤ .

٣. قول الفرزدق :

هَذَا ابْنُ فَاطِمَةَ إِنْ كُنْتَ جَاهِلَهُ بَجَدِّهِ أَنْبِيَاءُ اللَّهِ قَدْ خُتِمُوا (١)

الشاهد في ذلك كلمة (فاطمة) حيث صرفه الشاعر مع كونه غير منصرف ؛ للعلمية والتأنيث .

٤. وقول الآخر :

وَأَتَاهَا أَحْيِمِرٌّ كَأَخِي السُّهَى مِ بَعْضِ قِتَالِ كَوْنِي عَقِيْرًا (٢)

الشاهد فيه (أحيمر) حيث نونه للضرورة ، مع كونه مستحقاً للمنع .

فالضرورة الشعرية تجعل الشاعر يضطر إلى صرف كلمة غير منصرفة ، إلا ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ، إذ لا فائدة في صرفه ؛ لأن الشاعر يجوز له ما لا يجوز للناثر من صرف ما لا ينصرف ، وحذف ما لا يحذف ، وقصر الممدود ، ومد المقصور ، وغير ذلك .

هناك نوع آخر من الأعلام يجوز فيه الصرف وتركه ، وهو ما كان ثلاثياً علماً لمؤنث ساكن الوسط ، كـ (دَعْدٌ ، وَهَيْدٌ ، وَجُمَلٌ) ، من صرفه لخفته ، ومن لا يصرفه لاجتماع التأنيث والتعريف وهو القياس ، قال الله تعالى : (وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا نَصْرٌ مِنَ اللَّهِ) (٣) ومنهم من جعل ذلك ضرورة عند الشعراء ، كقول الشاعر :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقِ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ (٤)

فالشاعر جمع بين اللغتين ، صرف دعدي في الأولى ، وترك صرف الثانية ، قال سيبويه في علة ذلك : " فصرف ولم يصرف . وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر ؛ لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء ، والشيء يذكر ، فالتذكير أول ، وهو أشدُّ تمكناً ، كما أن النكرة أشدُّ تمكناً

(١) ديوان الفرزدق ، ص : ٥١١ .

(٢) وهو لأمية بن أبي الصلت ، ص : ٧٦ .

(٣) سورة الصف ، الآية : ١٢ .

(٤) البيت لجريز ، ديوانه ، ص : ١٠٢١ .

من المعرفة ؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرةً ثم تعرّف ، فالتذكير قبلُ ، وهو أشدُّ تمكناً عندهم ، فالأول هو أشدُّ تمكناً عندهم ... " (١) .

وبعض الكلمات جاءت مصروفةً حيناً ، وغير مصروفةً حيناً آخر ؛ ككلمة (مِصْر) ، فهي ثلاثية ساكنة الوسط أعجمية مؤنثة يجوز تذكيرها ، قال الله تعالى : (قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي) (٢) ، وقوله تعالى : ، (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ) (٣) ، وقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (٤) .

قال ابن عاشور : " ... واعلم أن (مصر) على هذا المعنى يجوز منعه من الصرف على تأويله بالبقعة ، فيكون فيه العلمية والتأنيث ، ويجوز صرفه على تأويله بالمكان ، أو لأنه مؤنث ساكن الوسط مثل (هند) فهو في قراءة ابن مسعود بدون تنوين ، وأنه في مصحف أبي بن كعب بدون ألف ، وأنه ثبت بدون ألف في بعض مصاحف عثمان ... " (٥) .

ومما سبق يتضح أن للنحويين آراءً مختلفة في صرف المصروف : منهم من أجاز صرف الذي لا نظير له في الأحاد اختياريًا ، ومنهم من قال إنها لغة ، وكان هذه لغة الشعراء اضطرروا إليها في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام . ولعل الأوفق إجازته لكثرة شواهد ضرورة لا لغة .

(١) الكتاب ، لسبويه ، ٢٤١/٣ .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٢١ .

(٣) سورة الزخرف ، الآية : ٥١ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٦١ .

(٥) التحرير والتنوير ، لابن عاشور ، ٥٢٤/١ .

المبحث الثالث

منع صرف المنصرف من الصرف .

وأما منع صرف ما ينصرف ، فأجازه قوم ومنعه آخرون ، فالبصريون لا يرون جوازه ؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف ، ولو جاز ذلك لأدى إلى رده عن الأصل إلى غير الأصل ، وكان أيضاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف ، بما لا ينصرف ، وأما الكوفيون فيرون جوازه في ضرورة الشعر ؛ لوروده كثيراً في الشعر (١)

ذكر ابن مالك في كافيته خلاف النحويين ، واختار رأي الكوفيين لكثرة الاستعمال ، كما في قوله

وَرَأَى أَهْلَ الْكُوفَةِ الْأَخْفَشُ فِي إِجَازَةِ الْعَكْسِ اضْطِرَّارًا يَقْتَفِي
وبعضهم أجازه اختيَّارًا وَلَيْسَ بِدَعَا فَدَعِ الْإِنْكَارًا (٢)

ثم قال بعدها: " ... ومنع صرف المستحق الصرف ، مختلف فيه : فأجازه الكوفيون ، والأخفش ، وأبو علي ،

ويقولهم أقول لكثرة استعمال العرب ذلك ... " (٣).

والأمثلة في منع صرف المنصرف كثيرة ، كلها في الشعر ، وليس فيها من العلل المانعة من الصرف غير

العلمية ، ذكر ابن الأنباري منها في إنصافه نحو ثلاثة وثلاثين شاهداً ، ومن ذلك :

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لابن الأنباري ، ٥٨/٢ - ٧٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١٥٠٨/٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، ١٥٠٩/٢ .

١. قول الشاعر :

قَالَتْ قُرَيْشٌ وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ إِنَّ ابْنَ عَبَّادٍ فِيهَا وَالِدٌ حَرِبٌ (١)

فمنع الشاعر (عباد) من الصرف ، وليس فيه سوى العلمية .

٢. وقول العباس بن مرداس السلمي :

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعِ (٢)

فمنع الشاعر (مرداس) أيضاً من الصرف ، وهو مصروف ، وليس فيه سوى العلمية ؛ للضرورة .

٣. وقول الأخطل :

طَلَبَ الْأَزَارِقُ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَشِيْبِ عَائِلَةِ النَّفُوسِ غَدُورَ (٣)

فمنع الشاعر شبيباً من الصرف ، وليس فيه غير العلمية .

٤. وقول الفرزدق :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ مَعَدٍّ قَصِيْدَةً بِهَا جَرِبٌ كَانَتْ عَلَيَّ بِرُؤْبِرَا (٤)

فمنع (زوبرا) من الصرف ؛ وذلك للضرورة الشعرية .

(١) نسب محمد محيي الدين عبدالحميد هذا البيت لموسى شهوات ، ولم أهتم إليه في مظانه ، عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد محيي الدين عبدالحميد ، ١٢٢/٤ .

(٢) ديوان العباس بن مرداس ، ص : ١١٢ ، وفي رواية أخرى : " يفوقان شيخي في مجمع " ، فليس في هذه الرواية دليل لمن جوز ترك صرف ما ينصرف .

(٣) ديوان الأخطل ، ص : ١٨ .

(٤) ديوان الفرزدق ، ص : ١٨٤ .

٥. وقول دوسر بن دهب القريعي :

وَقَائِلَةٌ مَا بَالَ دَوْسَرَ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنِ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هُنْدِ (١)

فمنع الشاعر (دوسر) من الصرف ، وهو مصروف ، وليس فيه مانع سوى العلمية، وذلك ضرورة .

٦. وقول ذي الإصبع العدواني :

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ ذُو الطَّوْلِ وَذُو الْعَا رِضِ (٢)

فمنع الشاعر (عامر) من الصرف ، وليس فيه مانع غير العلمية .

وأما منع صرف المصروف للضرورة فأجازه الكوفيون والأخفش والفراسي ، ومنعه البصريون ؛ لكونه خارجاً

عن الأصل ، بخلاف صرف ما لا ينصرف ؛ لأنه رجوع إلى الأصل فاحتمل في الضرورة ، ومنهم من فصل في

ذلك فما كان فيه علمية أجازه لوجود إحدى علتين ، وما لم يكن كذلك فصرفه بدليل أنه لم يسمع إلا

في العلم ، ومنهم من أجاز منع صرف المصروف اختياريًا (٣) .

والذي يميل إليه الباحث هو رأي الكوفيين ؛ لكثرة شواهدهم، ومال إلى ذلك كثير من النحويين ، قال ابن

الأنباري : " والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ لا

لقوته في القياس " (٤) .

ومن الباحثين من عدَّ إجازة النحويين ومنعهم في ذلك خرقاً لقواعدهم العامة وتحطيماً لها ، وأن علمهم لم

تكن جامعة مانعة إلا أن الأمر ليس كذلك ، كما قال صاحب إحياء النحو : " فهذه المواضع تشهد بقصور

(١) ينسب هذا البيت لدوسر بن دهب القريعي ، ولم أهدت إليه في مظانه ، الإنصاف ، لابن الأنباري ، ٦٣/٤ .

(٢) ينسب هذا البيت لذي الإصبع العدواني ، ولم أهدت إليه في مظانه ، انظر الإنصاف ، لابن الأنباري ، ٦٣/٤ .

(٣) حاشية الصبان ، ٤٠٣/٣ ، ٤٠٤ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، ٧٤/٢ .

علمهم ، وعدم إحاطتها ، وليست من الشذوذ والندرة بحيث يصح إغفالها ، والإغضاء عنها لتطرد القاعدة ، وقد أجاز قوم ، منهم أحمد بن يحيى ثعلب ، منع صرف المنصرف اختياراً ، ومعنى هذا تحطيم للقاعدة... " (١) .

الخاتمة:

وختاماً أخلص إلى بعض النتائج التي بدت لي من خلال هذا البحث ، ومن أهمها :

- ١ صرف ما لا ينصرف في القرآن الكريم ، سببه التناسب الكلامي ، أما الشعر العربي فالضرورة الشعرية.
- ٢ يجوز في جميع ما لا ينصرف صرفه إلا ما كان في آخره ألفاً ، فلم يكن لصرفه معنى.
- ٣ لم يرد في القرآن الكريم منع صرف المنصرف من الصرف ، أما الشعر فقد ورد فيه الأمران معاً ، أجازة البصريون ، وأجازة الكوفيون ، والحق مع الكوفيين ؛ لكثرة شواهده .
- ٤ ليس في منع صرف المنصرف من العلل سوى العلمية .

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

- ١ إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق رجب عثمان محمد ، طبعة مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- ٣ الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، بدون تاريخ .

(١) إحياء النحو ، لإبراهيم مصطفى ، ص : ١٧١ .

- ٤ ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- ٥ الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة دار الطلائع ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٦ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، طبعة دار الطلائع ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٧ تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- ٨ تفسير التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر بن عاشور ، طبعة الدار التونسية ، للنشر ، ١٨٨٤م .
- ٩ جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، طبعة دار هجر للطباعة والنشر ، بدون توثيق .
- ١٠ حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، بدون توثيق .
- ١١ ديوان الأخطل ، تحقيق مهدي محمد ناصر الدين ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ١٢ ديوان العباس بن مرداس ديوان العباس بن مرداس السلمي ، تحقيق يحيى الحبورى ، طبعة مؤسسة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- ١٣ ديوان الفرزدق ديوان الفرزدق ، تحقيق علي فاعور ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

- ٤٤ ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق واضح الصمد ، طبعة دار صادر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .
- ٤٥ ديوان امرئ القيس ، طبعة دار المعرفة بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
- ٤٦ ديوان أمية بن أبي الصلت ، تحقيق سجيح جميل الجبيلي ، طبعة دار صادر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م .
- ٤٧ ديوان جرير ، تحقيق نعمان محمد أمين طه ، طبعة دار المعارف ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ٤٨ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، طبعة دار التراث ، القاهرة ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ٤٩ شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريري ، طبعة دار المأمون للتراث .
- ٤٠ شرح الوافية نظم الكافية ، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق موسى بناي علوان العليلي ، طبعة مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٤١ شرح جمل الزجاجي ، لعلي بن محمد بن علي بن خروف ، تحقيق سلوى محمد عمر عرب ، طبعة معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .
- ٤٢ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، طبعة دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٩٩٠م .
- ٤٣ الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- ٤٤ الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود ، وعلي محمد معوض ، طبعة مكتبة العبيكان ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- ٤٥ اللباب في علوم الكتاب ، لعمر بن علي بن عادل ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ٤٦ ما ينصرف وما لا ينصرف ، لأبي إسحاق الزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة ، بدون توثيق .
- ٤٧ المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق محمد عبدخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .